الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست في نهاية حزيران/ ٢٠١١
وهي منظمة مستقلة، محايدة، غير حكومية، غير ربحية، معتمدة من
قبل الأمم المتحدة كمصدر أساسي في جمع الإحصائيات.

مقتل 59 شخصاً بسبب التعذيب في حزيران 2015

محتويات التقرير:

أولاً: منهجية التقرير.
ثانياً: ملخص تنفيذي.
ثالثاً: أبرز حوادث الموت بسبب التعذيب.
رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات.
شكر.

أولاً: منهجية التقرير:

منذ عام 2011 حتى الآن مازال النظام السوري لا يعترف إطلاقاً بعمليات الاعتقال، بل يتهم بها القاعدة والمجموعات الإرهابية كتنظيم داعش، كما أنه لا يعترف بحالات التعذيب ولا الموت بسبب التعذيب، وتحصل الشبكة السورية لحقوق الإنسان على المعلومات إما من معتقلين سابقين أو من الأهالي، ومعظم الأهالي يحصلون على المعلومات عن أقربائهم المحتجزين عبر دفع رشوة إلى المسؤولين الحكوميين.

ونحن في الشبكة السورية لحقوق الإنسان نُشير إلى روايات الأهالي التي تردنا، ونذكر دائماً أن السلطات السورية لا تقوم في كثير من تلك الحالات بتسليم الجثث إلى الأهالي، كما أن الأهالي في الغالب يخافون من الذهاب لاستلام جثث أقربائهم أو حتى أغراضهم الشخصية من المشافي العسكرية؛ خوفاً من اعتقالهم.

كما أن أغلب الأهالي الذين نتواصل معهم أو يتواصلون معنا يؤكدون أن أقرباءهم كانوا في صحة جيدة لحظة اعتقالهم، ولم يكن المرض أبداً هو المسبب للوفاة.
يقول فضل عبد الغني رئيس الشبكة السورية لحقوق الإنسان:
«لا بد من تطبيق مبدأ «مسؤولية الحماية» بعد فشل الدولة في حماية شعبها، وفشل الجهود الدبلوماسية والسلمية كافة حتى اللحظة، ومازالت جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ترتكب يومياً في سوريا، وبشكل رئيس من قبل أجهزة الدولة نفسها».

بناء على كل ذلك تبقى الشبكة السورية لحقوق الإنسان تعاني من صعوبات حقيقية في عملية التوثيق بسبب الحظر المفروض عليها وملاحقة أعضائها، وفي ظل هذه الظروف يصعب تأكيد الوفاة بنسبة تامة، وتبقى كامل العملية خاضعة لعمليات التوثيق والتحقق المستمر، وتظل مثل هذه القضايا مفتوحة، مع أخذنا بالاعتبار شهادة الأهالي، لكن لا بد من التنويه إلى ما سبق.
نرجو الاطلاع على منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا عبر الرابط التالي:

ثانياً: ملخص تنفيذي:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لايقل عن 59 حالة وفاة بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية، في حزيران/ 2015، يتوزعون على النحو التالي:

ألف: القوات الحكومية (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الأجنبية الشيعية): 57

باء: تنظيم داعش (يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية): 2

فيما يبدو أن حالات القتل بسبب التعذيب مستمرة منذ عام 2011 وحتى اليوم دون توقف، وهذا دليل واضح على منهجية العنف والقوة المفرطة التي تستخدم ضد المعتقلين.

محافظة درعا سجلت الإحصائية الأعلى من الضحايا بسبب التعذيب، حيث بلغ عددهم 15 شخصاً، وتتوزع حصيلة بقية الضحايا على المحافظات على الشكل التالي:

12 في حماة، 11 في ريف دمشق، 5 في حمص، 4 في دمشق، 4 في دير الزور، 2 في إدلب، 2 في الرقة، 2 في اللاذقية، 1 في حلب، 1 في طرطوس.

أما أبرز حالات الموت بسبب التعذيب في حزيران فهي:

طالب جامعي، طالب مدرسة، طبيب، محامي، مهندس، إعلامي، طفل، صلة قربى.

ثالثاً: أبرز حوادث الموت بسبب التعذيب:

طلاب جامعيون:

محمد خالد الخطاب، طالب جامعي في كلية الهندسة المدنية في جامعة دمشق، من أبناء مدينة طيبة الإمام بحماة، يبلغ من العمر 24 عاماً، في 16/ آب/ 2012 قام عناصر من فرع أمن الدولة باعتقاله من داخل الحرم الجامعي، أعلمنا ذووه يوم الأحد 21/ حزيران/ 2015 أنهم تلقوا برقية مرسلة من قبل إحدى الجهات الأمنية تبلغهم بوفاته داخل الفرع 215 بدمشق.

طلاب مدارس:

عثمان فواز علي الدللو، طالب في المرحلة الثانوية، من أبناء قرية البوليل بدير الزور، يبلغ من العمر 18 عاماً، قامت القوات الحكومية باعتقاله في أيار/ 2014 عند حاجز على طريق حي هرابش- الجورة في مدينة دير الزور أثناء توجهه لإجراء امتحان الثانوية العامة في حي الجورة، يوم الأحد 7/ حزيران/ 2015 أخبرنا أهله أنهم تحققوا من وفاته بسبب التعذيب داخل الفرع 293 بدمشق، دون أن يتم تسليمهم جثمان الضحية.

أطباء:

محمود محمد القاسم المفعلاني، طبيب، من أبناء بلدة ناحتة في درعا، قامت القوات الحكومية باعتقاله قبل قرابة ثلاث سنوات ونصف، أخبرنا ذووه يوم الثلاثاء 16/ حزيران/ 2015 أنهم تأكدوا من وفاته بسبب التعذيب داخل أحد مراكز الاحتجاز الحكومية.

عماد دروبي

محامون:

عماد محمد نهاد الدروبي، محامي، من أبناء حي الوعر بحمص، يبلغ من العمر 44 عاماً، اعتقلته القوات الحكومية في 22/ أيار/ 2013 على أحد نقاط التفتيش بمدينة حمص، يوم الجمعة 19/ حزيران/ 2015 أبلغنا ذووه أنهم تأكدوا من وفاته بسبب التعذيب داخل أحد مراكز الاحتجاز في دمشق.

مهندسون:

محمد شهاب حسين الخطيب، مهندس، من أبناء بلدة جرجناز بإدلب، يبلغ من العمر 47 عاماً، في 27/ تشرين الثاني/ 2014 قام فرع الأمن العسكري باعتقاله في حلب، وقد كان سليماً وبصحة جيدة حينها، يوم الأربعاء 24/ حزيران/ 2015 أبلغنا ذووه أنهم تحققوا من وفاته بسبب التعذيب، حيث تم إبلاغهم لدى مراجعة فرع الشرطة العسكرية بدمشق أنه توفي يوم الخميس 15/ كانون الثاني/ 2015 في فرع فلسطين بدمشق.

إعلاميون:

أ.ن (تم التحفظ على الاسم لدواع أمنية)، إعلامي، من أبناء محافظة حماة، يبلغ من العمر 46 عاماً، في 24/ آذار/ 2012 قامت القوات الحكومية باعتقاله من مقر إقامته، وأكد لنا أهله أنه كان بحالة صحية جيدة قبل الاعتقال، يوم السبت 27/ حزيران/ 2015 أخبرنا ذووه أنه تم إبلاغهم رسمياً بوفاته داخل الفرع 215 بدمشق.

أطفال:

مارسيل عدنان خليفة

مارسيل عدنان خليفة، طفل، من أبناء مدينة دوما بريف دمشق، يبلغ من العمر 17 عاماً، فلسطيني الجنسية، في 25/ أيار/ 2012 قامت القوات الحكومية باعتقاله على حاجز جسر مسرابا، وأكد لنا أهله أنه كان بحالة صحية جيدة قبل الاعتقال، أخبرنا أهله يوم الإثنين 8/ حزيران/ 2015 أنهم تحققوا من وفاته بسبب التعذيب، حيث قام عناصر أحد الأفرع الأمنية بتسليمهم أغراضه الشخصية وشهادة وفاته التي تفيد بأنه توفي في 25/ أيار/ 2015، دون أن يتم تسليمهم هويته الشخصية وجثمانه.

صلات قربى:

ماجد عبدو أبو تركي وأخوه مهند، من أبناء قرية هريرة بريف دمشق، اعتقلتهما القوات الحكومية في وقت سابق، يوم الثلاثاء 16/ حزيران/ 2015 أخبرنا ذووهما أنهم تحققوا من وفاتهما بسبب التعذيب داخل أحد مراكز الاحتجاز.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أن سقوط هذا الكم الهائل من الضحايا بسبب التعذيب شهرياً، – وهم يشكلون الحد الأدنى الذي تمكنا من الحصول على معلومات عنه–، يدل على نحو قاطع أنها سياسة منهجية تنبع من رأس السلطات الحاكمة، وأن جميع أركان النظام على علم تام بها، وقد مورست ضمن نطاق واسع أيضاً فهي تشكل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.

مارست بعض التنظيمات الإسلامية المتشددة أفعال التعذيب، التي تشكل جرائم حرب، وأيضاً قوات "الإدارة الذاتية" الكردية.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن:

- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- يجب فرض عقوبات على جميع القادة من مختلف الأطراف، الذين ثبت تورطهم في عمليات التعذيب، التي تخالف القانون الدولي الإنساني، وتخالف قرارات مجلس الأمن بشأن سوريا وبشكل خاص 2042 و2139.
- يجب إلزام الحكومة السورية ومختلف الأطراف الأخرى بالتعاون الكامل مع لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان، للتحقيق في عمليات التعذيب داخل مراكز الاحتجاز.
- السماح لمنظمات حقوق الإنسان المستقلة بالوصول إلى أي مكان داخل سوريا.

شكر

خالص الشكر لكل من تعاون وساهم في إيصال المعلومات إلى الشبكة السورية لحقوق الإنسان، ونخص بالذكر الناشطين المتعاونين. خالص العزاء لأهالي وأقرباء الضحايا، والتقدير الكبير لتعاونهم على الرغم من فداحة معاناتهم.

Syrian Network For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان